أنباء لبنانية

عون: نبذل جهداً كبيراً لإعادة الأمور مع السعودية إلى مسارها الصحيح

باسيل في موسكو والسفير الروسي في بيت الوسط والحكومة تعود للواجهة

اعتصام مالكي المولدات الخاصة في لبنان أمام وزارة الطاقة للمطالبة بتحصيل تسعيرة عادلة (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

الخطوط الحكومية مقطوعة، والانشغال بفضائح «الرمان المخدر» والانصراف الى معالجة ارتداداته السلبية على العلاقات اللبنانية مع المملكة العربية السعودية، زاد مسافة التباعد بين الأطراف والأفكار، علما ان تصحيح العلاقة يتطلب أكثر من تصريح من رئيس الجمهورية ميشال عون بالتأكيد على العلاقات مع السعودية كدولة شقيقة، أو من اتصال وزير الداخلية محمد فهمي، بوزير الخارجية السعودي صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان، وفي التقدير ان هذه الأزمة تتطلب وجود حكومة فاعلة، لا حكومة تصريف أعمال ذروة اهتمام رئيسها توزيع سيرته الذاتية على الدول، بحثا عن وظيفة بعد مغادرة السرايا، لكن حزب الله، ومن خلال قناة «المنار»، يرى بحسب المعطيات، انه لم يعد هناك جمود على طريق التأليف، بل بات هناك حريق يلتهم ما تبقى من أوراق الحل في طول الملفات وعرضها.

ومن هنا، الشعور العام بأن الملف الحكومي، بات منسيا، ومثله ملف دعم المواد المعيشية، مع نفاد العملات الصعبة، وتقلص حجم الدعم الحكومي للسلع الضرورية.

غير ان سفر رئيس التيار الحر جبران باسيل الى موسكو أمس، وعودة الرئيس المكلف سعد الحريري من الإمارات العربية المتحدة، أخرج ملف تشكيل الحكومة من الدرج، ومن دون توقعات سارة، قياسا على حالة الارتباك العام التي يعيشها لبنان، بفعل التداخل العنكبوتي لأزمته، مع الأزمات والصراعات الخارجية.

ومن مظاهر هذا التداخل، زيارة جبران باسيل الى موسكو الآن، هذه الزيارة، في نظر مراجع لبنانية معنية، شكلها متصل بأزمة تشكيل الحكومة أما مضمونها، وهو الأساس، فمجرد «تنميرة» روسية على الأميركيين وعلى العقوبات التي انزلوها بصهر رئيس الجمهورية.

في المقابل، زار السفير الروسي في بيروت الكسندر روداكوف، الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة في بيت الوسط، للوقوف على مستجداته، قبل اجراء المسؤولين في وزارة الخارجية الروسية مباحثاتهم مع باسيل، في حين تواصل الحريري مع البطريرك بشارة الراعي، للوقوف على أجواء لقائه الأخير مع الرئيس عون.

وقبل سفره الى موسكو، اتخذ باسيل قرارا بفصل القيادي في التيار ميشال دوشاديريفيان مسؤول العلاقات الديبلوماسية في التيار، بسبب دعوته الى توضيح وجهات نظر التيار امام المحافل الدولية.

ويبدو ان باسيل خسر فرصة توضيح وجهات نظر حزب الله من الأمور أمام الروس، بعدما ظهرت مؤشرات على استياء الحزب من طرحه في مؤتمره الصحافي الأخير استثمار الآبار النفطية والغازية المشتركة مع إسرائيل، في رجوع صارخ عن مرتكزات المفاوض اللبناني، وفي سياسة استلطاف للأميركيين لتحريره من العقوبات، وقد رفض حزب الله، اعتباره الخط 29 الذي وضعه الجيش اللبناني، خط تفاوض لا خط حرب كما قال باسيل!

وسجلت القوات اللبنانية على باسيل انه أوحى في مؤتمره الصحافي بالانضمام الى المطالبين بالانتخابات النيابية المبكرة، وعندما رحبت نائبة القوات ستريدا جعجع بالفكرة، ودعت الى الاستقالة مع نواب التيار من مجلس النواب، كون الاستقالة هي الطريق الوحيد لتخلصه من «تكليف الحريري» وبالتالي الى الانتخابات المبكرة، عاد التيار يتساءل عن مصير الإصلاحات في هذه الحالة.

وسط كل هذا التخبط تروج «المنظومة الحاكمة» القول ان الهدف من كشف عملية «الرمان المخدر» الى السعودية تطويق حزب الله وهو ما يقوله الحزب نفسه، وبالتالي إذا القصد من كشف هذه العملية الإجرامية تطويق حزب الله، فلن يكون أمام اللبنانيين سوى الاتجاه شرقا من ضمن خط الممانعة، على حد قول رئيس التيار الحر جبران باسيل أمام وزير خارجية هنغاريا، الذي وضعت بلاده «الفيتو» على اتجاه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الى فرض عقوبات على معرقلي التسوية الحكومية في لبنان.

هذا التوجه، تقول المصادر المتابعة، كان وراء الرسالة التحذيرية التي وجهها البابا فرنسيس الى الرئيس ميشال عون، من انه لا يمكن ان يفقد لبنان هويته ولا تجربة العيش الأخوي فيه، حاثا على تشكيل الحكومة مهما كانت العقبات.

ولذا سارع الرئيس عون الى تطمين المعنيين بأنه لا يقبل بان يكون لبنان، معبرا لما يمكن ان يسيء الى الدول العربية الشقيقة. وأضاف أمام زواره امس الى ان المملكة العربية السعودية دولة شقيقة ويهمنا استمرار التعاون الاقتصادي معها. ونحن نبذل اليوم جهدا كبيرا لكشف ملابسات ما حدث وإعادة الأمور الى مسارها الصحيح.

وزيرة الإعلام منال عبد الصمد لـ «الأنباء»: الوضع خطير ومفتاح الحلّ بحكومة جديدة

بيروت ـ أحمد منصور

شددت وزيرة الإعلام في حكومة تصريف الأعمال د.منال عبد الصمد على «أنه لا حل أمامنا، سوى الحوار بين بعضنا البعض، للتوصل الى أرضية مشتركة نستطيع البناء عليها»، وأكدت «ان مختلف مكونات البلد مسؤولة عما وصلنا إليه، وعلينا التعاون والعمل سريعا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لأنه إن سقط الوطن، سيسقط حتما على رؤوس الجميع»، ولفتت الى ان «المطلوب اتخاذ قرارات إنقاذية سريعة وحاسمة، وأن يتحمل كل شخص المسؤولية كل من موقعه، بدلا من التخبط وتقاذف الاتهامات والمسؤوليات التي تؤدي الى ضرب مقومات الدولة وهيبتها»، مشيرة الى ان الوضع خطير ولا يحتمل أي تأجيل للحلول أو المسايرة أو المزايدة أو الرهان على الوقت الضائع. وقالت عبد الصمد في تصريح لـ «الأنباء»: «العالم كله ينتظر تشكيل حكومة مستقلة في لبنان، والبدء بإصلاحات فورية، كمدخل إلزامي للدعم والمساعدة. لذا فإن مفتاح الحل هو بحكومة جديدة، تحظى بثقة الداخل والخارج، وحتى الآن ليس من جواب أو حجة مقنعة لسبب التأخير. الحكومة الجديدة هي بداية الحل، لكن ليس وحدها الحل، فمن الضروري أن يتم تشكيلها، بالتوازي مع تجنيد كل مؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية والقضائية والإدارية والأمنية والمالية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، على كامل المستويات وكل من موقعه، لإيجاد حلول إصلاحية جذرية، والعمل عليها بشكل ملموس بما يصب في خدمة الوطن والمواطن.

وأضافت «نأمل تشكيل الحكومة اليوم قبل الغد، لكن يبدو من الواضح أن هناك تقاطعا أو تضاربا بمصالح داخلية وخارجية، تؤخر عملية التأليف، فكل يوم تأخير يكلفنا الكثير معنويا وماديا، ويزيد من تردي الأوضاع على مختلف الأصعدة كافة، لذا لا يجوز أن يبقى البلد متروكا لمصيره ومعلقا بانتظار كلمة سر من هنا أو تدخلا من هناك». وأكدت «ان لبنان يستطيع استعادة عافيته، متى وجدت الإرادة والنوايا الصادقة، فهو كطائر الفينيق الذي ينهض من الرماد»، مشيرة الى «إن التجارب التي مر بها وطننا، من معارك وحروب، ومحاولات البعض السيطرة على الآخرين أو الاستقواء بالخارج، أثبتت كلها أنها رهانات خاطئة وخاسرة، فلبنان محكوم بالتوافق والتفاهم بين مختلف أبنائه».

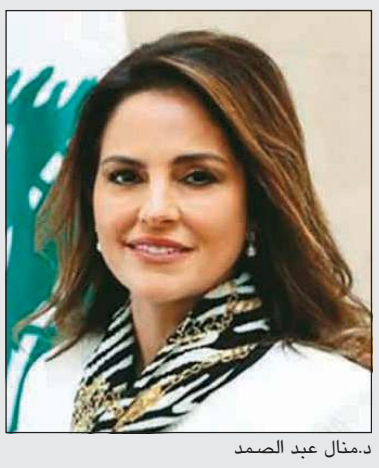
د.منال عبد الصمد

وردا على سؤال، شددت عبدالصمد على «ان لبنان كان ولا يزال، وسيبقى شقيقا لدول الخليج العربي، التي طالما وقفت الى جانب وطننا وساعدت شعبنا في عز أزماته، وقالت: على الرغم من كل الأزمات، ستعود المياه الى مجاريها، إذ ان موقع لبنان الطبيعي هو بين الدول العربية الشقيقة، ولا أحد منها يستطيع التخلي عن الآخر». وعن الكلام والمخاوف من عمليات امنية تخريبية، او اغتيالات جديدة، قالت عبدالصمد: كلنا ثقة بالجيش وبالأجهزة الأمنية على اختلافها، فقد مررنا بظروف أصعب وتخطيناها. لكن في الوقت نفسه علينا عدم التهاون بالوضع المعيشي، الذي لم يسبق له مثيل. فالحرب الاقتصادية والاجتماعية لا تقل خطورة عن حروب السلاح، والطوابير والمشاجرات التي نراها في المحال التجارية والسوبر ماركت، لشراء علبة حليب أو قنينة زيت أو سلعة مدعومة. انها مشاهد محزنة وغير مألوفة وغير مقبولة. عندما يكون الأمن الغذائي في خطر، فستكون التداعيات حكما خطيرة وتشكل تهديدا للوطن برمته. يجب وضع حد فوري للأزمة الاجتماعية لأنها قد تؤدي الى فلتان مجتمعي لا تحمد عقباه. المطلوب من الجميع التحلي بالحكمة وتقديم التنازلات كل من موقعه من أجل المصلحة العامة التي هي فوق كل اعتبار.

أنباء مصرية

استمرار تطبيق مختلف الإجراءات الاحترازية والوقائية الخاصة بالتعامل مع «كورونا»

مدبولي: منع إقامة الاحتفالات.. وغلق المولات المخالفة

القاهرة ـ هالة عمران

أكد رئيس مجلس الوزراء المصري د.مصطفى مدبولي، على الجهود المبذولة من مختلف الجهات المعنية لزيادة تأمين المقاصد السياحية المصرية، وكذا رفع كفاءتها وتطويرها، إلى جانب العمل على تنفيذ العديد من المشروعات التنموية والخدمية التي تدعم عمل قطاع السياحة بكل من محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، وذلك بما يسهم في زيادة حركة السياحة الوافدة لهما من مختلف دول العالم.

وتطرق رئيس الوزراء خلال الاجتماع، إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري، والذي أطلقته الحكومة أمس الأول خلال مؤتمر موسع، مشيرا إلى أن هذا البرنامج يأتي كمرحلة ثانية للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الذي تم الإعلان عنه عام 2016، مؤكدا أن إطلاق برنامج الإصلاحات الهيكلية في هذا التوقيت يعد ضرورة للمحافظة على ما تم تحقيقه من نجاحات في مجال الاقتصاد المصري شهدت لها المؤسسات المالية العالمية، وذلك على الرغم من الظروف شديدة الاستثنائية التي تواجهها مصر والعالم جراء انتشار فيروس كورونا.

وجدد رئيس الوزراء التأكيد على أن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية يستهدف استدامة تحقيق معدلات نمو إيجابية، وكذا العمل على دعم وتعزيز أوجه الحماية الاجتماعية وإعطاء الصبغة الاجتماعية الاهتمام الأكبر في عملية الإصلاح الهيكلي، مشددا على اهتمام الدولة بالعمل على شعور المواطن بثمار الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ووجه الشكر لجميع الجهات المشاركة في إعداد وصياغة هذا البرنامج، معربا عن ترحيبه بالشراكة الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني، وشركاء التنمية من المؤسسات الدولية في تنفيذ منظومة الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها مصر.

من ناحية أخرى، وفي إطار متابعة آخر المستجدات الخاصة بالتعامل مع أزمة فيروس كورونا وتداعياتها، أشار رئيس الوزراء إلى جهود مختلف مؤسسات وجهات الدولة بالتعاون مع المؤسسات المعنية على المستوى العالمي، لتوفير اللقاحات الخاصة بفيروس كورونا، وذلك بهدف توفير أكبر عدد من تلك اللقاحات المتنوعة، تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي في هذا الصدد وسعيا للتوسع في عمليات تطعيم المواطنين بهذه اللقاحات، بما يضمن سلامتهم ويسهم في تخفيف حدة انتشار هذا الفيروس.

وفي هذا الصدد جدد رئيس الوزراء التأكيد على ضرورة استمرار تطبيق مختلف الإجراءات الاحترازية والوقائية الخاصة بالتعامل مع فيروس كورونا، خاصة خلال هذه المرحلة التي تشهد تزايدا متسارعا في تسجيل أعداد المصابين بهذا الفيروس.

وشدد مدبولي على جميع الوزارات والجهات المعنية بمنع إقامة أي احتفالات أو فعاليات جماهيرية، مع ضرورة التعامل بحسم مع المولات والكافيهات والمقاهي التي تخالف تطبيق القرارات الاحترازية لمواجهة «كورونا»، وغلقها فورا.

جانب من الاجتماع الحكومي برئاسة د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء المصري

«البترول»: مليار دولار استثمارات جديدة لشركتين مصريتين بالصحراء الغربية

القاهرة ـ ناهد إمام

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية امس أن شركتي (خالدة) و(قارون) للبترول تستهدفان استثمار حوالي مليار دولار في مشروعات جديدة بالصحراء الغربية خلال العام المالي المقبل (2021 ـ 2022). وذكرت الوزارة في بيان لها أن ذلك جاء خلال أعمال الجمعية العامة لشركتي (خالدة) و(قارون) للبترول لاعتماد الموازنة التخطيطية للعام المالي المقبل والتي عقدت عبر تقنية الڤيديو كونفرانس برئاسة وزير البترول والثروة المعدنية م. طارق الملا. وأوضح البيان أن الوزير الملا أكد أهمية التركيز على سبل تطوير الأداء ورفع كفاءة العمليات والأنشطة والاستفادة من البنية التحتية بالشكل الأمثل وتطبيق برامج خفض تكلفة الإنتاج للمشروعات الجديدة. وشدد الملا على ضرورة التركيز على الأنشطة الاستكشافية وسرعة إنجازها لتعويض التناقص الطبيعي في الإنتاج.

أنباء سورية

عدد طالبي الترشح للرئاسة يبلغ 51 والبرلمان يدعو برلمانات «صديقة» للمواكبة

وكالات: أعلن رئيس مجلس الشعب حموده صباغ أن المجلس تبلغ من المحكمة الدستورية العليا بتقديم 10 طلبات ترشح جديدة أمس، في آخر يوم من مهلة تقديم طلبات الترشح ليرتفع عدد الطلبات المقدمة إلى 51 طلبا. ومن المتوقع أن ينخفض العدد بشكل كبير ليستقر على 3 أو 4 مرشحين، كون طالب الترشح يحتاج الحصول على تأييد 35 عضوا في مجلس الشعب. ويسيطر حزب البعث وأحزاب الجبهة على غالبية مقاعد البرلمان.

وفي السياق، وافق مجلس الشعب على دعوة عدد من البرلمانات «الشقيقة والصديقة» لمواكبة انتخابات الرئاسة في البلاد المقرر الاقتراع فيها يوم 26 من الشهر القادم.

ونقل موقع «روسيا اليوم» عن المجلس أنه «وافق بالأكثرية على دعوة بعض برلمانات الدول الشقيقة والصديقة» لمواكبة عملية انتخاب رئيس الجمهورية والاطلاع على مجريات سيرها.

وأوضحت الصفحة أن البرلمانات التي ستتم دعوتها «هي من دول الجزائر وسلطنة عمان وموريتانيا وروسيا وإيران وأرمينيا والصين وڤنزويلا وكوبا وبيلاروس وجنوب افريقيا والإكوادور ونيكاراغوا وبوليفيا».

بعد الطوابير على الأفران ومحطات الوقود

ازدحام على الصرافات والانتظار قد يصل إلى 3 أيام

وكالات: بعد الطوابير على الافران وعلى محطات توزيع الوقود، رصدت وسائل اعلام سورية مشهد الازدحام على كوات المصارف والذي اصبح منظرا مألوفا مطلع كل شهر، كونها خارج الخدمة بسبب أعطال تقنية متكررة أو لعدم توافر الشبكة أو كونها خالية من النقود، وسط تبريرات أطلقها مسؤولو النظام.

وذكرت أن للحصول على الراتب من الصرافات في حلب يجب الانتظار لأكثر من 3 أيام ونقلت عن عدد من المتقاعدين والعاملين في الجهات العامة شكاوى تتعلق بتعطيل معظم الصرافات المنتشرة في المدينة.

وبحسب وسائل الاعلام المحلية فإن مديري فروع المصارف التجارية بحلب قالوا إن الأعطال طارئة ويتم إصلاحها دون تأخير، ولكن المشكلة في عدم انتظام الشبكة، ما يؤدي إلى خروج الصرافات عن الخدمة لفترة طويلة.

ويؤكد مسؤولون في فرع المصرف التجاري عدم وجود مشكلة في توافر القطع النقدي، ويؤكدون انه يتم تزويد الصرافات يوميا بمبالغ كافية ضمن 22 مركزا رسميا.

وليست المرة الأولى التي تشهد مراكز المصارف العامة بمناطق سيطرة النظام هذه الظواهر بشكل متكرر مع توافد المتقاعدين والعاملين في الجهات الحكومية التابعة لنظام الأسد لقبض رواتبهم.

وسبق أن أصدرت الحكومة قرارا يقضي بفرض مواعيد محددة للموظفين في مؤسسات نظام الأسد قالت إنه للحد من ظاهرة تزاحم موظفي القطاع العام، إلا أن تلك الإجراءات تزيد من حالة الزحام على الصرافات المالية.